



Date:

التاريخ: ٢٠١٧/٤/١٧

Ref:

الرقم: د/٥/٢/١٢٠

المحترمين ،،،

السادة /

المحترم ،،

لعناية السيد /

تحية طيبة وبعد ،،

مذكرة حول لقاء الاتحاد مع أعضاء لجنة التجارة والنقل في غرفة التجارة والصناعة

عقدت لجنة التجارة والنقل في غرفة التجارة والصناعة يوم الأربعاء الموافق ٢٠١٧/٤/٥ لقاء لمناقشة المعوقات والعراقيل التي تواجه قطاع السيارات .

وحضره من الاتحاد السادة :

- | | |
|---|----------------------------------|
| مدير عام الاتحاد | - لواء متقاعد يعقوب محمد الياسين |
| عضو مجلس إدارة الاتحاد | - ثيان فهد الغانم |
| مستشار اللجنة لفنية | - عبد الله صالح الشويح |
| المدير التنفيذي - القطاع الحكومي
(الشركة الكويتية لاستيراد السيارات) | - محمد سامر اللحام |
| مدير الائتمان والتحصيل
(الشركة الكويتية لاستيراد السيارات) | - عماد سالم |
| مدير مبيعات
(الشركة الكويتية لاستيراد السيارات) | - محمد عثمان |



Date:

التاريخ: ٢٠١٧/٤/١٧

Ref:

الرقم: ٥/٢/١٢٠

وحضر من الغرفة كل من السادة :

مدير عام الغرفة	- رباح عبدالرحمن الرباح
مساعد المدير العام	- عماد عبدالله الزيد
رئيس لجنة التجارة والنقل	- خالد مشاري الخالد
عضو لجنة التجارة والنقل	- أحمد سليمان القضيبي
عضو لجنة التجارة والنقل	- أسامة محمد النصف
عضو لجنة التجارة والنقل	- وفاء أحمد القطامي
عضو لجنة التجارة والنقل	- دبوس فيصل الدبوس
عضو لجنة التجارة والنقل	- علي حسين مكي الجمعة
عضو لجنة التجارة والنقل	- فريد سعود الفوزان

استهل السيد مدير عام الغرفة الاجتماع بالترحيب بالحضور وفتح باب الحوار وتمت مناقشة النقاط التالية :

١. قيام الهيئة العامة للصناعة برفع بدل التخصيص السنوي للقوائم الخدمية التجارية ، إعتباراً من السنة المالية ٢٠١٦/٢٠١٧ ، مع تطبيق رسوم خاصة للقوائم التي يقوم صاحبها بتأجير مساحة للغير ، وتطبق هذه الرسوم على كامل مساحة القسيمة، دون الأخذ بالإعتبار المساحة المؤجرة للغير بعكس النظام المعمول به طوال السنوات السابقة . وإذا كان لابد من تطبيق القرار فيطبق على المساحات المستغلة فقط (التأمين - المرور - والتمويل) .



Date:

التاريخ: ٢٠١٧/٤/١٧

Ref:

الرقم: ٥/٢/١٢٠

٢. عرض السيد مدير الاتحاد مشكلة عدم تخصيص أراضي لتخزين السيارات والمنتجات الملحقة بها وذلك لكثرت عدد السيارات وقلة المساحات التخزينية الموجودة حالياً وإذا توفرت الأراضي تكون قيمتها مرتفعة ووقوف السيارات في الشوارع تعرضها للتلف والمخالفات من قبل الإدارة العامة للمرور والبلدية . بالإضافة إلى أن توفير هذه الأراضي تساهم في تخفيض التكلفة على المستهلك . كما أشار الى الوعود السابقة الصادرة عن الجهات ذات العلاقة ، وطلب من السادة ممثلي الغرفة دعم هذا المطلب.

٣. تم استعراض العقبات التي تواجه شركات تأجير السيارات المملوكة من قبل السادة الوكلاء ، والتي تقوم بتأجير السيارات للجهات الحكومية المختلفة . حيث يتوجب تقديم بيانات مستخدمي السيارات للشركة المؤجرة من أجل تحويل المخالفات المرورية الغير مباشرة على مرتكبيها لدى الإدارة العامة للمرور . بينما تواجه السادة الوكلاء مشكلة عدم تقديم مثل هذه البيانات من قبل الجهات المستأجرة ، بحجة الاستخدام المشترك لهذه السيارات . ويزيد الأمر تعقيدا عدم احتفاظ هذه الجهات بسجلات تفصيلية عن المستخدمين ، مما يتسبب باضطراب الشركات المؤجرة لتحمل قيمة هذه المخالفات ، نتيجة عدم تضمين عقود التأجير مواد قانونية ملزمة للجهة المستأجرة بتقديم بيانات المستخدمين عند بدء العقد . ناهيك عن التبعات المرتبطة بالمسئولية المدنية والجنائية.

واقترح المشاركون ضرورة التنسيق مع الجهاز المركزي للمناقصات العامة ، لتعديل النصوص الناظمة لهذه العملية ، بحيث تسد الذرائع التي تحول دون تقديم هذه البيانات عند بداية التعاقد الى الشركة المؤجرة .

٤. تم مناقشة الرسوم التي تستوفى عند الإفراج عن البضائع ، والتي شهدت زيادة كبيرة . فعلى سبيل المثال لا الحصر كان يتم إستيفاء مبلغ خمسة دنانير عند إصدار الشهادة الجمركية لكامل الشحنة والتي يمكن أن تحوي عشرات السيارات ، بينما تم رفع الرسم إلى (٥٠٠٠ د.ك) للسيارة الواحدة .

Date:

التاريخ: ٢٠١٧/٤/١٧

Ref:

الرقم: ٥/٢/١٢٠

٥. تم عرض ارتفاع بعض الرسوم التي بدأت الحكومة بتطبيقها وما نتج عنها من تحميل الوكيل العبء المالي على المستهلك بشكل غير مباشر. وطلب السادة أعضاء الغرفة من الاتحاد إعداد دراسة تبين ارتفاع التكاليف على المستهلك نتيجة فرض الحكومة للمزيد من الرسوم الجديدة ، وتقديم هذه الدراسة للغرفة ليتم بحثها مع الجهات المختصة .

٦. تم بحث مشكلة إلزام الوكلاء بضرورة استيراد منتجات مطابقة للمواصفات الخليجية /وتقديم شهادة مطابقة للمواصفات ، وتقييم فني للمركبات الجديدة وفق تلك المواصفات وفي حال مخالفتها لذلك تتعرض لعقوبات تصل إلى إعادة تصدير الشاحنات وإحالة الموزع أو الوكيل إلى القضاء . ولم يرد مثل هذا الإلزام على من يشتري المنتج من الخارج من غير الوكلاء .

ومع أن الموزع أو الوكيل الكويتي متقيد بتنفيذ الخدمة المتعلقة بضمان المنتج أو إصلاحه ، إلا أن ذلك يكون للسلع والمنتجات ذات المواصفات الخليجية فقط .

كما تم بحث مشكلة إلزام الوكيل باستقبال السيارات المستوردة عن طريق غير الوكيل وإلزامه بضمان وتصليح منتجات مستوردة من غيره دون أن تكون متمتعة بالمواصفات الخليجية المطلوبة .

٧. تم استعراض مشكلة عدم استثناء سلعة السيارات ، من قواعد إرجاع السلع المعمول بها في إدارة حماية المستهلك لدى وزارة التجارة والصناعة . حيث أن خصوصية هذه السلعة تكمن في عدم إمكانية إعادتها للوكالة ، كونها تصبح سيارة مستعملة وفي حال بيعها يصبح المشتري هو المالك الثاني . وهنا اقترح المشاركون ضرورة الاتصال بالجهات المختصة لتوثيق هذا الاستثناء ، وعدم الاكتفاء بالعود الشفهية.

Union Of Automobile Agents



اتحاد وكلاء السيارات

Date:

التاريخ: ٢٠١٧/٤/١٧

Ref:

الرقم: ٥/٢/١٢٠

٨. أبدى المشاركون بعض التحفظات على الاجراءات المطلوب إتباعها في حملات إستدعاء السيارات لمراجعة كراجات وكلاء السيارات .

وفي نهاية اللقاء وعد السادة أعضاء اللجنة بمقابلة الجهات المعنية لمناقشة جميع هذه النقاط وإيجاد حلول لها .

مدير عام الاتحاد
اللواء المتقاعد يعقوب محمد الياسين

نسخة = للحفظ .